الدور المأمول من الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات

يحيى أحمد حسين المرهبي

قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية والعلوم التطبيقية والآداب . جامعة عمران.

ملخص

هدف البحث إلى التعرف على الدور المأمول من الجامعات اليمنة في خدمة المجتمع المحلي في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالدور المأمول من الجامعات في خدمة المجتمع المحلي في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات. حيث لم تعد مهمة الجامعة هي التعليم والبحث العلمي فحسب، بل أصبحت الجامعة هي المحرك لاقتصاد المعرفة في أي مجتمع، وفي هذا الشأن، يتعين على الجامعات خدمة مجتمعها، ليس في مجال الوظيفة الأولى (التعليم)، أو الوظيفة الثانية (البحث العلمي) فحسب، بل ينبغي عليها التركيز على مشاركة المجتمع والانخراط في قضاياه وتبنيها. وهذا بدوره يضعنا أمام أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها، والمتمثلة في أن الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، وأن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هي (خدمة المجتمع) الذي توجد فيه، ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ومبرر وجودها.

الكلمات المفتاحية: الدور المأمول، خدمة المجتمع، الوظيفة الثالثة.

Abstract:

The current research aims to identify the anticipated role of the Yemeni universities in serving the local community in light of the third function of universities. To achieve this goal, the researcher used the descriptive approach to identify the literature on the anticipated role of universities in serving the local community in light of the third function of universities. The university mission is no longer restricted to education and scientific research, but it has become the engine of the knowledge economy in any society. In this regard, universities must serve their society, not only in the field of the first and second jobs of (education) or (scientific research), but should focus on community participation, involvement in and adoption of its issues. This, in turn, places us in front of the most important principle on which the university's relationship with its community is based is an integral part of society, and that the university's relationship with society is the relationship of the part to the whole, and that the real purpose and justification of the university is the (community service) in which it is located. This means that the university's connection with their community gives it legitimacy and justification.

Key words: *the anticipated-role, community service, the third function.*

أولا: المقدمة:

شهدت بيئة المؤسسات تطورات سريعة وجذرية، حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية تركز على النواحي الاقتصادية فقط، وذلك بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات بنوعية معينة وأسعار محددة، بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعادا جديدة أكثر تعقيدا، وهي اعتبار أن المؤسسات جزءا من المجتمع ككل، وأن عليها مشاركة المجتمع

وتحمل مسؤولياتها تجاهه، ومن أجل ذلك تواجه المؤسسات اليوم . وفي مقدمة ذلك الجامعات . جدلا واسعا حول ما ينبغي أن تكون عليه علاقتها بالبيئة الاجتماعية في مجتمعها الذي تمارس فيه نشاطها، فكل مجتمع يضع إطارا عاما للتصرفات أو ضوابط للسلوك، إذا ما انتهكتها المؤسسة فإنها تواجه نقدا حادا وتدهورا للنشاط، وبالتالي تفقد مكانتها، بل قد تتجاوز ذلك إلى بعض العقوبات القانونية، حيث أصبح استمرار المؤسسة مرهون بقدرتها على خدمة المجتمع، وبالتالي فإن الهدف النهائي لأي مؤسسة هو هدف اجتماعي بالدرجة الأولى. (خبابة، 2012م، 156).

والجامعات هي مجتمعات المستقبل، ولذا فإن أي تخطيط استراتيجي، أو استشراف للمستقبل، أو تصور لمجتمعه، أو رؤية لعالم الغد، بعيدًا عن بناء نماذجه وأمثلته، في الجامعات، هو رسم بالفراغ، واستنبات للبذور في الهواء، وحراثة في البحر. لذلك أطلق على صناعة التعليم عموما، الصناعة الاستراتيجية، وذلك لما يقوم به التعليم، من دور خطير في صياغة الأفراد، وتشكيلهم الثقافي والعلمي، والتأثير بعيد المدى، والوصول إلى النتائج غير المنظورة، حيث تزرع في مؤسسات التعليم المختلفة، بذور مستقبل حياة الإنسان العقلية والسلوكية، فإذا لم تحسِّن مؤسسات التعليم بناء المقدمات، التي نملكها بشكل سليم، فسوف ننتهي إلى النتائج التي تملكنا، ولا نمتلك إزاءها أي إمكانية للتغيير. وصناعة التعليم من الصناعات الثقيلة، والأساسية والدقيقة، والاستراتيجية في الوقت نفسه؛ لأن صناعة التعليم، لا تتعامل مع جوامد كسائر الصناعات، وإنما موادها الأولية، هم البشر بكل مكوناتهم، واستعداداتهم ومواريثهم، وغرائزهم ودوافعهم، وتطلعاتهم، وخضوعهم لشتى العوامل المؤثرة في بناء الفرد.

والتعليم صناعة مدخلاتها ومخرجاتها من البشر، أكرم خلق الله، فالتعليم لا يصنع الآلة، وإنما يصنع النفس ويكوّن العقل، ويمنح المهارة، التي تصنع الآلة، يصنع القادة، والزعماء، والعلماء، والآباء، والأمهات، والمبدعين والمفكرين، وبكلمة مختصرة يصنع الإنسان، ويحضِّره للتعامل مع الحياة، بشتى مجالاتها، فالتعليم يتعامل مع أعقد المهمات، وأخطرها، وأبعدها أثرًا لذلك، فإن أي خطأ أو خلل أو عجز أو تقصير، سوف تكون له نتائجه الممتدة والمتراكبة، على المستويات كلها. (أقلاينة، 1993م، 10، 11، مقدمة عمر عبيد حسنة).

من هنا جاءت الصحية العالية بأن التعليم هو (المشكلة)، وأنه هو (الحل) في الوقت ذاته، إذ يمثل التعليم بصورته الحالية مشكلة من مشاكل النهضة والتقدم نظرا لجمود بنيته ومناهجه وأدائه ونتاج مخرجاته من الطلاب. وفي الوقت ذاته يعتبر إصلاحه وتجديده وتطويره أداة من أدوات النهضة والتقدم، نظرا لما يترتب على ذلك من تنمية متطورة لخريجيه ممن سيصبحون الطاقة المحركة لمسيرة التنمية الشاملة والمتواصلة. (عمار، 2009م، 25).

والجامعة، تلك المؤسسة التعليمية، فلسفية المنشأ، تنموية الهدف، تأهيلية الأسلوب، لديها القدرة على الفهم والاستجابة للعلاقات المتبادلة بين مختلف النظم وكافة الفئات في المجتمع، وتحديد خيارات هذا المجتمع وضبط مساراته، وتشرف عليها وتديرها طاقات بشرية وفكرية وأكاديمية من أجل تقديم خدمات استراتيجية لاستعادة التوازن بين الاحتياجات والأهداف، ضمن سياسة الدولة الرامية لتنمية الشباب وتوجيههم نحو الطريق السليم. (عوجان، 2008م، 117). والملاحظ أنه ما من جامعة غربية إلا ولها فلسفة ثقافية محددة ومعلنة، فهي إما جامعة ليبرالية، وإما محافظة، وإما راديكالية، لكن الأمر المؤسف في هذا الشأن أن معظم جامعاتنا العربية قد فقدت هويتها الثقافية وطابعها الشخصي المستقل، وخفتَ الحديث الثقافي

والاجتماعي في أروقتها، مما زاد من عزلتها، عن مجتمعها. (علي، 2001، 319).

ولأن الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمته، أسوة بغيرها من المؤسسات، فنشاط الجامعة اليوم لم يعد قاصرا على تكوين القيادات الفكرية والكفاءات العالية في شتى التخصصات المختلفة، إنما امتد نشاطها ليشمل تطوير المجتمع والنهوض به في جميع جوانبه، والمساهمة في حل مشكلاته ومواجهة تحديات واقعها ومحيطها الاجتماعي، وذلك يفرض على الجامعة إحداث تغيرات دائمة في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها، بما يتناسب مع التغيرات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع. (عبد الوهاب وعبد المجيد، 2018م، 2. 3).

ورسالة الجامعة لا تقف عند حدود التعليم والتدريب فحسب، بل تمتد لتشمل دعم متطلبات النماء والانتماء والبناء والتنمية والتحديث والتطوير، ويزداد ثقلها ويتعزز مركزها الاجتماعي بقدر ما تؤكد حضورها ومواكبتها المستمرة لما يشهده المجتمع من مستجدات وتغيرات. وتقوم الجامعات أيضا بدور كبير ومهم في قيادة عملية التحول، وإعداد الشباب نحو فضاءات الحرية والإبداع، والتفكير العلمي، والحركة المنظمة، وأخلاقيات العمل الجماعي المنظم. (الكرد، 2018م، 3).

وقد حاول الباحث الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الدراسات والأبحاث المتعلقة بأدوار الجامعة في خدمة المجتمع، وقد وجد مجموعة لا بأس بها من الدراسات، ما بين رسائل ماجستير ودكتوراه أو أبحاث منشورة، وقد رأى الباحث أن يصنفها إلى مجموعات كي يبلور الجهد العلمي الذي قام به من سبقه، وبالفعل فقد قام الباحث بتصنيفها إلى سبع مجموعات، جاءت في المقدمة المجموعة التي تركز على دور الجامعات في خدمة المجتمع بعدد (24 دراسة وبحث)، وقد أخذت النصيب الأكبر من الدراسات، وهي بالفعل تصب في صلب دراسة الباحث، وقد شملت الدراسات التالية: (عبد الوهاب وعبد المجيد، 2018م)، (العياشي، 2017م)، (فلوح، 2016م)، (هللو، 2013م)، (معروف، 2012م)، (الرواشدة، 2012م)، (مرتجى، 2011م)، (حراحشة، 2009م)، (المزين، 2009م)، (مساعدة، 2008م)، (الخميسي، 2006م)، (الرشيد، 2005م)، (عبد الرسول، 2004م)، (أحمد، 2001م)، (الخطيب، 1998م)، (زيدان، 1998م)، (عبد الحليم وعزب، 1997م)، (عبد الحميد، 1996م)، (عمار، 1996م)، (محمد وحسن، 1996م)، (حمزة، 1994م)، (الجبر، 1993م)، (حسن، 1990م)، (بدر، 1985م).

وهناك دراستان عن الوظيفة الثالثة للجامعة تحديدا هما: (وزارة التعليم العالي، 2014م)، (مجاهد، 1996م)، وثلاث دراسات حول دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع، وهي: (الضبياني وآخرون، 2018م)، (البلادي، 2015م)، (السمدوني وأحمد، 2005م)، وهناك ثلاث دراسات حول الخدمات التي تقدمها الجامعة وواقعها، وهي: (العيسى، 1997م)، (الجهني وسليمان، 2011)، (سلامة، 1998م)، وهناك دراستان حول جهود الجامعات وما تؤديه من خدمات لمجتمعها المحلي، وهما: (شوق وسعيد، 1995م)، (عبد الناصر، 2004م)، وهناك دراستان قدمتا تصورا مقترحا لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع، وهما: (عامر، 2007م)، (سلام، 2006م)، كما أن هناك دراستان حول الأدوار المطلوبة والمأمولة من الجامعات لخدمة المجتمع، وهما: (الكرد، 2018م)، (السنبل وآخرون، 1993م).

والملاحظ على هذه الدراسات والأبحاث أنها غطت فترة زمنية واسعة، من عام 1985م إلى عام 2018م، كما أجريت في أكثر من بلد عربي، وفي أكثر من جامعة، مع تنوع في المعالجة من

قبل الباحثين، وتقارب في النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والأبحاث، والتي أثبت بعضها أن الدور الذي تقوم به الجامعات في خدمة المجتمع ضعيف، وهو ما أشارت إليه بوضوح نتائج بحث (الضبياني وآخرون، 2018م)، وهو بحث حديث أجري في جامعة يمنية (جامعة ذمار)، ومن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، إضافة إلى تنوع التصورات والرؤى عن طبيعة الدور الذي تقوم به الجامعات في خدمة المجتمع وطبيعة الدور المأمول منها.

وقد حاول الباحث الاستفادة من جميع هذه الدراسات وقام على ضوء ذلك ببناء رؤيته للدور المأمول للجامعات اليمنية في خدمة مجتمعها، من خلال استخلاصه لأبرز ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج ومن ثم مناقشتها، ومحاولة وضعها في سياق واقع الجامعات اليمنية، وكيف سيكون الدور المأمول منها لخدمة مجتمعها، وبالعودة إلى عناوين الدراسات والأبحاث والمراجع التي اعتمد عليها الباحث، في بند المراجع نهاية هذا البحث، سيتبين للقارئ أن هناك همّا مشتركا على مستوى الوطن العربي في موضوع الدور المأمول من الجامعات في خدمة المجتمع (الوظيفة الثالثة)، وأن طبيعة هذا الدور من التنوع والاتساع بحيث يشمل كل ما يمكن أن تقوم به الجامعة وما تؤديه من أدوار ليس على مستوى الوظيفة الثالثة ، بل وعلى مستوى الوظيفتين الأولى والثانية، واللتان تصبان في نهاية المطاف في خدمة المجتمع، ولن يكون الأمر من السهولة بمكان، بل إن الأمر يحتاج إلى رؤية واضحة لدى الجامعات لبلورة استراتيجية تكاملية بين هذه الوظائف الثلاث، وقبل هذا وذاك على الجامعة الانفتاح على مجتمعها المحلي وحمل همومه، والإسهام في حل مشاكله، وبهذا تكون الجامعة قد ساهمت في النهوض بمجتمعها من خلال قيامها بدورها وبالرسالة الملقاة على عاتقها.

إن المجتمع بأمس الحاجة إلى جامعات وطنية تقدم له مبادرات وتسهم في تلبية حاجات وتطلعات أبنائه، ليفهموا الواقع أولا، ويحاولوا تغييره نحو الأفضل ثانيا، وبخلاف ذلك تبقى هذه الجامعات مصانع تنتج جيلا من المتعلمين غريبين عن وطنهم وأمتهم وبعيدين عن ثقافتها وحضارتها، وتبقى الجامعات مجرد جزر معزولة لا علاقة لها بالبيئة المحيطة أو المجتمع المحلي. وبناء على ذلك فإن الجامعة في وضعها الحديث لابد أن تمد يدها إلى أبناء وطنها في محيطها الذي تعمل فيه وتتفاعل معه. وهي في هذا المقام لا ينبغي لها أن تنتظر الناس كي يأتون إليها، بل عليها هي أن تسعى إليهم أينما كانوا لمدهم بكل جديد وكل مفيد.

ثانيا: مشكلة البحث:

ومن هنا صار الدور المأمول من الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات دورا ملحا، حيث أن الاقتصار على الوظيفة الأولى (التدريس)، والوظيفة الثانية (البحث العلمي) من وظائف الجامعة لم يعد كافيا في عملية نهوض الجامعات بأدوارها المأمولة، مما تطلب من الجامعات الاضطلاع بدورها في القيام بالوظيفة الثالثة (خدمة المجتمع)، وهذا الدور هو الدور الذي يؤمله المجتمع المحلي من الجامعات إضافة إلى الوظيفتين السابقتين، وبناء على ما سبق فقد تحددت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

س . ما الدور المأمول من الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

س1 . ما المكانة التي تتمتع بها الجامعة في المجتمع المحلي؟

س2 . ما هي علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي؟

3ـ ما هي طبيعة الوظيفة الثالثة (خدمة المجتمع) للجامعة؟

س4ـ ما هي طبيعة الدور المأمول من الجامعات اليمنية لخدمة المجتمع المحلي؟

ثالثا: أهداف البحث:

ـ التعرف على المكانة التي تتمتع بها الجامعة في مجتمعها المحلي.

ـ التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط الجامعة بالمجتمع المحلي.

ـ التعرف على طبيعة الوظيفة الثالثة (خدمة المجتمع) للجامعة.

. التعرف على الدور المأمول من الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع المحلي.

رابعا: أهمية البحث:

ـ يقدم البحث تصورا مقترحا للدور المأمول من الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع، يمكن للجامعات اليمنية أن تستفيد منه في بلورة عملها مع المجتمع المحلي، في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات.

. يركز البحث على الوظيفة الثالثة (خدمة المجتمع) التي لم تحظ بعد بالمكانة التي تحظى بها الوظيفتان (الأولى والثانية).

ـ يقدم البحث تصورا لطبيعة العلاقة المفترضة والمطلوبة . فعلا ـ التي ترتبط بها الجامعة بالمجتمع المحلي.

. يقدم البحث صورة واضحة . قدر الإمكان . لطبيعة العلاقة التكاملية بين وظائف الجامعة الثلاث.

خامسا: منهج البحث: من المنطلقات المشهورة في البحث العلمي أن موضوع البحث هو الذي يستدعي المنهج الملائم له، ولتحقيق هدف هذا البحث فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على المكانة التي تتمتع بها الجامعة، وطبيعة علاقتها بمجتمعها المحلي، وكذا طبيعة الوظيفة الثالثة وعلاقتها بالوظيفتين الأولى والثانية، ومن ثم التعرف على طبيعة الدور المأمول من الجامعات اليمنية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات.

سادسا: التعريف بمصطلحات البحث:

تعريف الدور:

مفهوم يشير إلى عمل أو وظيفة أو موقع يقوم به بعض أفراد المجتمع أو مؤسساته، ويفرض أنماطا سلوكية محددة يتوقعها المجتمع عادة من القائمين به، ويتحدد على أساسها موقعهم الاجتماعي، بصرف النظر عن تنوع هذه الأدوار ومراوحتها بين ما هو اضطراري كدور الأب وأدوار القرابة الأخرى، وبين ما هو اختياري كدور الرئيس والمعلم والتلميذ. (المزين، 2009م، 6). والمقصود بالدور في هذا البحث، هو الدور المنوط بالجامعة، وما يمكن أن تسهم به استنادا إلى هذا الدور في خدمة مجتمعها المحلي، بغرض النهوض به وتطويره.

تعريف الجامعة:

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب. (الثبيتي، 2000، 214).

كما تعرف الجامعة أيضا بأنها: " مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة". (شوق وسعيد، 1995م، 149). وفي هذا التعريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع، وهي البحث العلمي، والتدريس، وخدمة المجتمع.

تعريف خدمة المجتمع:

يقصد بخدمة الجامعة للمجتمع أن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة نحو التقدم والازدهار. (تركي، 1990م، 135).

ويعرف الباحث (هللو، 2013م، 42) دور الجامعات في خدمة المجتمع المحلي إجرائيا على أنه: "الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعات للمجتمع المحلي من خلال نشر الثقافة وتقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي، وللعاملين في الجامعات من خلال التدريب والتعليم المستمر ودعم وتشجيع الباحثين، والخدمات المقدمة للطلاب بربط المادة العلمية بالمجتمع والبيئة وترسيخ قيم المواطنة. كما يعرفها (عبد الحليم وعزب 1997م، 66) بأنها: " نشاط تقوم به الجامعة لحل مشكلات المجتمع، أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة".

ويتضح من عرض المفاهيم السابقة أن خدمة المجتمع . بمعناها الواسع . هي حالة فكرية، تعتبر الجامعة فيها (أداة) لتقديم الخدمة، وليس (مكانا) لأدائها، وجوهر هذه الخدمة هو تحقيق الارتباط المثمر بين الجامعة والمجتمع عن طريق اهتمام الجامعة الخاص بالأنشطة التعليمية التي تخدم البيئة، ويلاحظ أن هذه المفاهيم اقتصرت على النشاط التعليمي دون غيره كوسيلة تستخدمها الجامعة في تحقيق الارتباط بينها وبين المجتمع، وهذا يعد قصورا في تحديد خدمة المجتمع لعدم شموله لأنشطة الجامعة الأخرى مثل: البحوث والندوات والمؤتمرات وغيرها. (البلادي، 2015م، 15، 16).

تعريف الوظيفة الثالثة للجامعات: أشار كثير من الخبراء في التعليم العالي إلى أن الوظيفة الثالثة يقصد بها العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع، إلى جانب الوظيفة الأولى (التعليم)، والوظيفة الثانية (البحث العلمي)، كما نوّه البعض إلى أن الوظيفة الثالثة هي مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات التي تشمل استخدام الأجيال للمعرفة والإفادة منها، وكذلك الإمكانات الأخرى للجامعات في خارج البيئة الأكاديمية. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 12).

الإطار النظري للبحث

مكانة الجامعة:

تتسم الجامعات بتميزها عن غيرها بكونها مؤسسة متعددة الأهداف، في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، لذلك لها كيانها الاجتماعي، لأنها مجتمع نسيجه الأساسي العلاقات الإنسانية، وذلك يتيح تعدد المجتمعات داخلها. وبدون شك فان اضطلاع الجامعة بهذا الدور الحيوي يأتي من كونها أهم منابع العلوم ومصادر المعرفة، ومن أبرز مؤسسات إنتاج المادة الفكرية، وضبط الممارسة العلمية، ومطالبة قبل غيرها من المؤسسات بالنظر إلى القضايا الحساسة التي تواجه المجتمع، وخصوصا المشكلات والعقبات التي تطرحها ظروف المرحلة الراهنة، والمساهمة في حلها. (عبد الوهاب وعبد المجيد، 2018م، 22، 20).

وتعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية في أي مجتمع، فهي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها. وهي وليدة المجتمع، وأداة في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة الفنية والسياسية والمهنية والفكرية. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 13). كما تعد الجامعة مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية.

إن الجامعة في أي مجتمع هي قاطرة التقدم، ومنارة التنوير، والقوة العقلية، والدعامة الفكرية التي تستشرف المستقبل، وهي أيضا معمل إعداد الأجيال المتعاقبة وتكوينهم وتأهيلهم، وهي أيضا الجهة المنوط بها المساهمة الفاعلة في حل

مشاكل المجتمع، من خلال معايشة حقيقية له، وتفاعل خلاق معه، وتفهم موضوعي لأبعاده. (بهاء الدين، 1999م، 138). والجامعة هي "بيت الخِبرة ومعقل الفكر في شتى صوره وأصنافه، ورائدة التطور والإبداع، وصاحبة المسؤولية في تنمية أهم ثروة بشرية يمتلكها المجتمع وهي الثروة البشرية". (بدران والدهشان، 2000م، 65).

والجامعة هي مركز أكاديمي، ومولّد معرفة، وحاضن تقنية، ومركز للنشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية، بل إن الجامعات اليوم لم تعد أماكن منعزلة تضم مجموعة من العلماء والباحثين والطلبة الذين كرَّسوا حياتهم للتفكير والتأمل بعيدا عن قضايا المجتمع وهمومه، بل أصبحت مركزا للتفكير والعمل من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع في عصرنا الحديث، وهو اتجاه يزداد قوة وانتشارا في الدول المتقدمة والنامية على السواء. والجامعة هي ذروة النظام التعليمي، وهي المؤسسة المسؤولة عن التطور الحضاري للمجتمع، وهي التي تمكننا من مواجهة التحديات وما نتوقع حدوثه، لأنها رائدة العلم والثقافة في أرفع مستوياتها، ورمزا لنهضة الأمم وتقدمها، ولها دور أساسي في تحديد البنية التعليمية المطلوبة التي تتناسب مع احتياجات المجتمع. (البلادي، 2015م، 11، 2).

وينظر إلى الجامعة في كل المجتمعات، على أنها مركز الحكمة والخبرة، لمختلف قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والخدمية، على اختلاف نشاطاتها واهتماماتها، ذلك لما تضمه الجامعة من نخب علمية وفكرية وإبداعية يعول عليها في تحقيق أهداف المجتمع من الجامعة، كمركز إشعاع وتنوير وقاعدة بناء وتطوير. (المزين، 2009، 36). كما يُنظر للجامعات على أنها المسؤول الرئيس الذي يقف خلف التنمية المستدامة في المجتمع. وهذا ما أشارت إليه كثير من الدراسات والتقارير الدولية في مجال التعليم العالي ودوره في التنمية والتطور. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 10). وعندما افتتح الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر) العيد الذهبي لجامعة القاهرة، وجه الخطاب إلى مستمعيه من الطلبة والأساتذة قائلاً: "إنني جئت لأضع على كاهلكم مسؤولية المستقبل". (بن نبي، 1984م، 36).

ويمكن للباحث أن يخلص من خلال الرؤى والتصورات الآنفة الذكر حول مكانة الجامعة إلى النقاط التالية:

1- أن الجامعة مؤسسة ينشئها المجتمع في الحاضر لتتبنى إعداده وتأهيله للحاضر والمستقبل، فالجامعة لا تمنح (شهادات) بل تصنع (قيادات) تقود الحاضر والمستقبل، وما الشهادات التي تمنحها الجامعة إلا مؤشرات على كفاءة هذه القيادات، التي ستؤدي دورها المستقبلي على أكمل وجه، فالشهادات هنا (دليلا) وليست (بديلا).

2- أن الجامعة هي المحضن الذي تصنع فيه (النُخب) بكل أطيافها السياسية والثقافية والفكرية والإعلامية والتخصصية، بمعنى آخر، يمكن اعتبار الجامعة هي من يتولى إنضاج العقول التي ستمسك بزمام الأمور مستقبلا.

3ـ أن دور الجامعة لا يقتصر على زمن بعينه، فالجامعة هي التي تنقل تراث الماضي وتجاربه ليستفاد منه في الحاضر والمستقبل، وهي التي تسهم بدور كبير في النهوض بالمجتمع وتطويره حاضرا ومستقبلا، وهي التي تتصدى للمشكلات وتسعى لحلها بطرق علمية سديدة، وهي التي تستشرف المستقبل من خلال تحسين الحاضر أولا، ووضع الرؤى والتصورات العلمية للسير بالمجتمع خطوات إلى الأمام ثانيا.

علاقة الجامعة بالمجتمع:

الجامعات اليوم أصبحت مراكز لإعداد المهنيين وتدريبهم وتقديم الاستشارات وإجراء الدراسات وتدريب الفنيين والمديرين، فهي جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، لا يقتصر دورها

كمنارة ثقافية ومصابيح للفكر داخل سياج الجامعة، بل يمتد دورها وتتسع رسالتها السامية لخدمة الحياة المجتمعية بأسرها. وهذه الرسالة أوجدت علاقة تفاعلية متبادلة بين التعليم الجامعي والمجتمع، هذه العلاقة الخاصة التي يستطيع معها أن يحتفظ التعليم الجامعي بقدرته على الانطلاق الحر الملتزم. (البلادي، 2015م، 2). وكلما أردنا الحديث عن الجامعة استدعى ذلك الحديث عن المجتمع، والعكس صحيح، فكلما تحدثنا عن المجتمع جرَّنا ذلك إلى الحديث عن الجامعة باعتبارها أهم مؤسسة في المجتمع. (فلوح، 2016م، 213).

وقد اتسعت وظيفة الجامعة في الوقت الحاضر، إذ لم تعد أولوياتها تخريج عدد من الكفاءات العلمية في شتى الحقول، بل أصبحت رائدة في مجال تنمية المجتمع، كما تسهم في مواجهة تحديات الظروف الراهنة ومتطلباتها، من خلال إسهامها في تقديم حلول للمشاكل ببعديها الحالي والمستقبلي، وبما تنشره من المعرفة وتعمق مداها، فالجامعة ترتبط ديناميكيا بمحيطها ومجتمعها، ترتبط بحياة الناس، وتلتزم أخلاقيا بآمالهم وحاجاتهم وهمومهم. فالجامعة ليست صومعة معزولة ترقب الحياة من الخارج أو من أعلى وإنما هي وعي الناس في أكمل صورة ممكنة، وهذا يتضمن تحقيق الجامعة لذاتها أي لأهدافها وقيمها وانفتاحها على محيطها، الأمر الذي يخدم في الكثير من جوانبه مشروع الجامعة وأهدافها ومجتمعها. (عبد الوهاب وعبد المجيد، 2018م، 1).

ويرى بعضهم أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وعلاقتها به علاقة الجزء بالكل، وغاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هي خدمة المجتمع الذي توجد فيه، ومعنى ذلك إن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها، وتنحصر داخل جدرانها، وتنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه. وكمثال على ذلك، نجد في الدول الأوروبية (فرنسا على وجه الخصوص)، أن الجامعة منذ بداية تأسيسها لم تنعزل عن المجتمع، بل كانت جزءا لا يتجزأ منه، ولعل رمزية موقعها الجغرافي دال على ذلك، فعادة ما تكون مباني ومرافق الجامعة داخل المدينة غير مفصولة عنها بأسوار ولا مداخل، ومرافقها متاحة لمن أراد، من مكتبة، ومراكز أبحاث، ومطعم، وغيرها من المرافق، فهي في الأساس جزء من المجتمع. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 12).

والجامعة عند إنشائها سواء كانت حكومية أو خاصة تصبح جزءا هاما من المجتمع المحلي الذي تنشأ فيه، ولا شك في أنها تسهم في نهضته وتقدمه عن طريق رسالة التعليم أو البحث العلمي الجاد أو التفاعل مع المجتمع والعمل على الاستجابة لهمومه وحاجاته وتطلعاته، ولما كان هذا هو واقع الحال، فإن الوضع الطبيعي والمنطقي أن تعكس الجامعة واقع المجتمع المحلي، وتأخذ بعين الاعتبار ظروف وإمكانات أبناء ذلك المجتمع. (الرواشدة، 2012م، 83).

إن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبدا من فراغ، بل لكل جامعة إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطرق مباشرة وغير مباشرة في طبيعتها، ونوعية الأنشطة (تعليمية، أو بحثية، أو إرشادية). إن الجامعة لا تعمل، ولا ينبغي أن تعمل، في عزلة عن قطاعات مجتمعها. أما الطبيعي فهو أن تتلاحم مع القطاع الحكومي والأهلي، تشد من أزرهما، وتقف إلى جانبهما بنفس القدر من الاهتمام لكي يؤدي كل منهما دوره . مع الجامعة- في خدمة المجتمع.

وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها

ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التميز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة (العلماء والمفكرين). والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة (عضوية) لها أبعاد كثيرة، وهي علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف وتتراجع في أحيان أخرى، وهي في كلتا الحالتين تتأثر تأثرا مباشرا بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي تعيش فيه. (جمال الدين، 1983م، 75). إن الجامعات لا تستورد، فهي . قبل كل شيء . كيان اجتماعي لا يكتب له النمو إلا من خلال الارتباط الوثيق بمجتمعه، والتفاعل الحي مع مشكلاته وتلبية طموحاته.

إن الجامعة الرائدة ليست الجامعة المعزولة عن بيئتها ومحيطها الاجتماعي وعن هموم مختلف الشرائح الاجتماعية، إنها في حالة تأثير وتأثر متبادل مع المجتمع، وأنه لمن الأفكار الخاطئة أحيانا عند البعض، تلك الأفكار التي تعتبر الجامعة ليست سوى مركز بحث للتأمل الفكري المفصول عن الوقائع الوطنية. (عبد الوهاب وعبد المجيد، 2018م، 2). والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة، تقوم على التأثر والتأثير المتبادل، والجامعة مؤسسة تعليمية تقع في قمة هرم النظام التعليمي في المجتمع، ولا تعيش بمعزل عن بقية الأنظمة والأنساق المجتمعية الأخرى، إنما هي في تفاعل معها، وفي كل المجتمعات يتوقع من الجامعة أن تقوم بدور الريادة في المجتمع.

وتوجه الجامعات نحو التواصل مع المجتمع دليل على الدور المؤثر لها، وأنها لا تعمل بمعزل عن أفراد المجتمع، بل تسعى للانخراط ضمن فئات المجتمع، من خلال المشاركات الاجتماعية، والبحوث التي لها الأثر المباشر على المجتمع. كما أصبحت وظيفة الجامعة في المشاركة المجتمعية ليس الانتظار لطلب الخدمة، بل إن الجامعة يتعين عليها بكفاءاتها وقدراتها الموجودة فيها أن تخرج بنفسها لتقديم الخدمة لأبناء المجتمع. (البلادي، 2015م، 23).

الوظيفة الثالثة للجامعات (خدمة المجتمع) وتكاملها مع بقية الوظائف الأخرى للجامعة:

الهدف من نشأة الجامعة هي خدمة المجتمع، والجامعة بأدائها وظيفة التدريس ووظيفة البحث العلمي هي في خدمة المجتمع، فهاتين الوظيفتين السابقتين تعتبران دورين أساسيين في خدمة الجامعة للمجتمع، إضافة لما تقدمه الجامعة من خدمات عامة ونشاطات اجتماعية. (فلوح، 2016م، 233). وتعتبر خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية للوظائف الأخرى للجامعة. وخدمة المجتمع تعتبر من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، بما توفره من مناخ تنظيمي يتيح ممارسة الديمقراطية، وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، فتنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع، في إطار منهج علمي دقيق، يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات. (إبراهيم، 2002م، 108).

وهذا يعني ألا تقتصر خدمات الجامعة على أبنائها أو خريجيها فقط، بل يجب أن تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعا، وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، وهذا يعني أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد داخل الجامعة وخارج أسوارها، وتتداخل مع المجتمع،

وكذلك يمتد المجتمع وفروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة أن تحل مشكلاته. (هللو، 2013م، 49، 50).

والوظائف الملقاة على عاتق الجامعة ليست منفصلة، حيث لا يعمل أي منها بمعزل عن الآخر، فالتدريس يثري البحث ويمده بالبراعم البحثية، والبحث يغذي التدريس بعد النتائج المستخلصة من البحوث التي تعطي أبعادا تحديثية، أما الخدمة العامة فهي تستفيد من نتائج البحث العلمي وخلاصة التدريس. (فلوح، 2016، 217). ودور الجامعات منوط، كما هو سائد في الأدبيات الخاصة بالتعليم العالي، بثلاثة وظائف رئيسة، هي: التدريس، والبحث العلمي، والوظيفة الثالثة (خدمة المجتمع)، والوظيفة الأخيرة خلاف للوظيفتين الأولى والثانية المعروفتين من حيث المفهوم ومؤشرات القياس، فلم يزل يعتري الوظيفة الثالثة نوع من الغموض من حيث مفهومها ومؤشرات قياسها، فبعض ممارستها وفعالياتها قد تقع تحت مظلة التدريس، أو البحث العلمي. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 13).

والوظيفة الثالثة تقوم على تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات في المجتمع، ووضع البرامج والأنشطة التي تلبي هذه الاحتياجات، من خلال مؤسسات التعليم العالي، من جامعات، وكليات مجتمع، ومعاهد، ومراكز بحثية، ومفهوم هذه الوظيفة يتبلور في نشاط تعليمي، يعمل على جذب الأفراد من خارج الجامعة عبر نشر المعرفة خارج أسوارها، وذلك بغية إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحداتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 15). وبذلك، تعد الوظيفة الثالثة للجامعات مكونا أساسياً مهما لأي دور من أدوار الجامعة، سواء كانت بصورتها الكاملة أو حال كونها جزءًا لا يتجزأ من الوظيفة الأولى (التعليم)، والوظيفة الثانية (البحث العلمي).

ويمكن للجامعة خدمة المجتمع، عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك، تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية، لتتخذ منها مقاراً، تتفاعل فيها ومن خلالها، مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات، وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة، وما الذي يعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، هذه المقار هي التي تسمى محطات العلوم، وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة، حتى أصبح هناك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقارا أو محطات علمية، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعة فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها، عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدة محدودة لأهداف معينة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مجالا لبحوثهم ونماذج علمية يدرّسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها (الأسعد، 1988م، 236). وما ينطبق على الجانب الاقتصادي، يمكن أن ينطبق على الجانب الاجتماعي، والسياسي، والثقافي بشكل أو بآخر، فالمجتمع بكل فئاته لا يستغني عن الخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة، والجامعة كذلك، لا يمكن أن تستغني عن التواصل مع مجتمعها، كون هذا المجتمع يمثل عمقها الذي يعطيها مبرر وجودها.

وتحاول الجامعات تسخير عملها في سبيل خدمة مجتمعاتها وبيئاتها المحيطة بها لتطويرها، وفي هذا الشأن، يتعين على الجامعات خدمة مجتمعها، ليس في مجال الوظيفة الأولى

التعليم والوظيفة الثانية البحث العلمي فحسب، بل التركيز على مشاركة المجتمع والانخراط في قضاياه وتبنيها والإسهام في حلها، فالاهتمام بهذه الوظائف الثلاث كفيل بتقدم المجتمع في شتى الحقول، ويمثل ذلك قاعدة أساسية في بناء مجتمع معرفي بامتياز. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 10). ويحظى مفهوم خدمة المجتمع باهتمام كبير من قبل خبراء التعليم العالي، لكونه يستوعب بصورة أشمل الدور المنوط بالجامعات.

وقد انتشرت مفاهيم خدمة المجتمع وتطبيقاتها في كثير من جامعات العالم، واختلفت من بلد إلى آخر، ومن جامعة إلى أخرى، ولكن يجمعها جميعا . وبطرق مختلفة . ارتباطها بالمجتمع، وإسهاماتها في حل قضاياه ومشكلاته. إن وظيفة خدمة المجتمع غيرت النظرة التقليدية للجامعات إذ أضافت إليها العمل مع الجماهير في دنيا الواقع، بحيث أصبحت الجامعات في دول العالم المتقدمة وبعض الدول النامية تمارس هذه الوظيفة في شتى المجالات العلمية والتطبيقية وتستثمر فيها بشكل مباشر أنشطتها التعليمية والبحثية والفنية، وتستهدف في جملتها تنمية أفراد، وهيئات، وبيئات، في جميع المجالات، سواء في المجال الاقتصادي، أو الثقافي، أو المهني، أو الاجتماعي. (البلادي، 2015م، 4 . 11).

وتبرز أهمية خدمة المجتمع كوظيفة للجامعة من كونها أداة لتطبيق المعرفة في شتى الميادين والاختصاصات، وترجمتها إلى واقع ملموس. ولخدمة المجتمع بعدان مهمان: أحدهما خاص بالجامعة، والثاني بالمجتمع: فبالنسبة للجامعة تتركز الأهمية على بعد فلسفي هو مبدأ رسالة الفرد ومسؤوليته نحو مجتمعه، فخدمة المجتمع واجب على الجامعة وأساتذتها وطلبتها. أما البعد الثاني في الأهمية فيتمثل في استثمار كل الطاقات البشرية والفكرية والموارد المالية في الجامعة بما يساهم في تجنيب الجامعة التخبط والعشوائية، الذي ينجم عن سوء التسيير والتخطيط، ونقص المعلومات، وضعف التحليل والتقويم. (فلوح، 2016م، 222). والخدمة الاجتماعية التي تقوم بها الجامعات لا تستمد أهميتها من حاجة المجتمع إليها فقط، بل أيضا من حاجة الجامعة إليها كذلك، حيث يمكن أن تكون مصدرا من مصادر التمويل البديلة للتعليم الجامعي، بأن يتم استخدام مؤسساتها كمكاتب استشارية ومراكز إنتاج، بما يعود على الجامعة وأساتذتها بدخل إضافي، فضلا عن إظهار وظيفة الجامعة والإعلاء من تأثيرها في المجتمع. (عابدين، 2000م، 70).

وتتعدد الأدوار المطلوبة من الجامعة في مجال خدمة المجتمع بتعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته، بعد أن أصبحت خدمة المجتمع من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها. كما يعد اهتمام الجامعة بخدمة مجتمعها عاملا مهما من عوامل احترام الرأي العام وتقديره لجهودها، ونتيجة لذلك بدأت الجامعة في إنشاء مراكز خاصة بخدمة المجتمع، حتى تبقى الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي، يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا وعلميا، من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذا الأمر يفرض على الجامعة البحث المستمر عن أفضل السبل التي تساعد في تنفيذ تلك الوظائف، وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعدم الانطواء على نفسها بعيدا عن مؤسسات المجتمع، وبهذا فإن الجامعة تساعد في استيعاب منجزات التقدم التقني الذي يشهده العالم حاليا، وتتعدى ذلك إلى إنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعلية للتكنولوجيا بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية أو بالتعاون مع غيرها. (عامر، 2007م، 116).

وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة، وهي وظيفة خدمة المجتمع، فقد أصبح على الجامعة مهمة تقدم خدماتها بصورة مباشرة للأفراد في المجتمع، سواء كان ذلك في صورة

برامج تعليمية تفويضية، أو تكاملية في صورة برامج تدريبية، أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها، وهذا بدوره سيؤدي إلى خروج الجامعة من عزلتها وأبراجها العاجية، وفتحها لأبوابها على المجتمع، لأنه عندما تنعزل الجامعة عن المجتمع، وتتخلى عن الموقف الواعي بما حولها وبمن حولها، تصير معارفها متكدسة، لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة، ويفقد العلم قيمته الاجتماعية، بل والمعرفية أيضا، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث فيه، وعندها لا يمكن للجامعة أن تحقق وظيفتها الثالثة، حتى وإن ادَّعت أنها حققت وظيفتها الأولى والثانية. (الأسعد، 1988م، 217).

ويتفق كثير من المختصين على أن الوظيفة الثالثة للجامعة (خدمة المجتمع)، تعتبر من أهم وظائف الجامعة، حيث تعمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتتناول قضايا ومشكلات المجتمع، إضافة إلى القيام بخدمة المجتمع والعمل على تنميته، وعلى الرغم من وضوح هذه العلاقة وتفعيلها بين الجامعة والمجتمع، في المجتمعات المتقدمة، إلا أنها ما تزال في العالم العربي في مراحلها الأولى، نظرا للحداثة النسبية للاهتمام بالوظيفة الثالثة للجامعة، المنصبَّة على خدمة المجتمع وتنمية البيئة. (الخميسي، 2006م، 623).

وهذه الوظائف الثلاث (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) تم النظر إليها في الأدبيات ذات الصلة بالتعليم العالي على أنها وظائف متكاملة، لا يمكن رؤيتها منفصلة، لما يربط كل واحدة منها بغيرها من صِلات قوية، وتبقى وظيفة الجامعة الأساسية هي تقديم مستوى عال من المعرفة، يهدف الى تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب، وإعداد القوى البشرية لسد احتياجات المجتمع، من خلال إعداد الكوادر المطلوبة وتهيئتها للقيام بمهام القيادات الفكرية في مختلف النشاطات، وهذا ما جعلها تساهم في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع، وتفعيل مؤسساته بما تخرج من كفاءات، فالجامعات هي المحرك، والرافعة الرئيسة للتقدم، والتطور في المجتمع. (السنبل وآخرون، 1993م، 41).

وخدمة المجتمع في عمقها وجوهرها، هي تطبيق المعرفة، وهذا يجعلنا نفرِّق بين وظيفة كل من التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فنجد أن وظيفة التدريس هي (نقل المعرفة)، أما وظيفة البحث العلمي فتتعلق (باكتساب المعرفة)، وتتميز وظيفة خدمة المجتمع بأنها (تطبيق للمعرفة) الناتجة عن التدريس والبحث العلمي، للقضاء على ما يواجهه المجتمع من مشكلات، ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها. (البلادي، 2015م، 15).

إن خدمة المجتمع قد أضيفت حديثا إلى مهام الأستاذ الجامعي، وتم التركيز عليها كعنصر من عناصر تقييمه، لأنها من متطلبات مواجهة عصر المعلومات، فهي كوظيفة تشمل كل ما تقوم به الجامعة وأساتذتها من عمل ونشاط يعكس توظيف المعرفة والخبرة الفنية والعلمية، والقدرات والإمكانات والخدمات التي تتوافر للجامعة في خدمة مجتمعها المحلي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. (بهنسي، 2006م، 60). فأستاذ الجامعة هو الذي ينفذ السياسة التعليمية الجامعية في ربطها بالمجتمع الذي تعمل فيه، فهو الذي يتولى جانبا مهما من جوانب تثقيف المجتمع الذي توجد فيه الجامعة، من حيث تدعيم القيم والاتجاهات الاجتماعية الصحيحة والتي يتبناها المجتمع، ومحاربة كل دخيل من القيم المستوردة والمبادئ التي تضر بهذا المجتمع، وذلك من خلال اتصال الأستاذ بأفراد المجتمع عبر وسائل الاتصال الاجتماعي المختلفة، وأستاذ الجامعة . أيضا . هو الذي يحفز أفراد المجتمع كي يتحملوا مسؤوليتهم، كما يتصدى للمشكلات التي تغير من سير الحياة

في ذلك المجتمع، سواء كانت تلك المشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، عن طريق البحث والتمحيص. (مرسي، 1985م، 15).

والشراكة بين الأستاذ الجامعي والمجتمع المحلي توفر للباحث فرصة للاطلاع على رؤى وخبرات متنوعة، وعلى الباحث المنتمي للمجتمع، الذي لديه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، أن يدرك حقيقة أن كثيرا من المفكرين وأصحاب الرؤى والتجارب الميدانية هم خارج أسوار الجامعات، وبالتالي فإن طلب المساعدة منهم أو إتاحة الفرصة لهم للمشاركة، هو تعزيز لمبدأ الضمير المجتمعي أو المسؤولية الاجتماعية. ومشاركة الجامعة بتقديم خدماتها لا يتم فقط عن طريق أعضاء هيئة التدريس وإنما للطلاب أيضاً دور فعال، وخاصة إذا ما كنا في وضع نامٍ. وإذا كان دور الأساتذة قد أصبح واضحاً . بل ومقنناً في كثير من جامعات الدول الأكثر تقدماً. فإن مجموعات طلاب الدراسات العليا خاصة، بل والطلاب العاديون كذلك . باعتبارهم الفئة الأكثر وعياً اجتماعياً. يمكنهم جميعاً المعاونة والمساهمة كأجهزة وأدوات فعالة مطبقة للعلم والتكنولوجيا الحديثة، أو على الأقل المناسبة، في المجتمع.

الدور المأمول من الجامعات في خدمة المجتمع المحلي في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات:

إن الجامعة التي تتصدى لتحديات واقعها ومحيطها ولا تنعزل عن الناس بآمالهم وآلامهم، هي بحق مركز إشعاع فكري ومنارة ثقافية رائدة لمجتمعها، وناشرة للوعي الإنمائي المبشر بتحقيق حياة إنسانية كريمة. فالجامعة لا تتخلى عن موقفها الناقد والواعي لكل ما حولها، ويجب أن تكون معرفتها مرتبطة بحركة الحياة ورؤاها المستقبلية المتطورة، ومؤمنة بالعقلانية وبالإنسان، حتى تصبح قوة اجتماعية قادرة على تقرير مصير المجتمع، وتفهم روح العصر وتقرر الانتساب إليه، وتتجنب الانعزال عنه، وتساهم إيجابا في حركة التاريخ جامعة بين الأصالة الراسخة والمعاصرة الواعدة، وفي ظل ذلك تؤدي الجامعات دورا مهما في قيادة المجتمعات ورسم صورة مشرقة للمستقبل.

والجامعة المعاصرة من أهم المؤسسات الاجتماعية بوظائفها الثلاث الأساسية: نشر العلم، البحث العلمي وخدمة المجتمع، فهي تقدم تكوين علمي ومعرفي نظري وتطبيقي، وتساهم في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات، عن طريق البحث العلمي، وبأدائها التدريس والبحث العلمي هي في خدمة المجتمع إضافة لما تقدمه من خدمات عامة ونشاطات اجتماعية. فالجامعة هي الإطار العام الذي يتعلم فيه الطالب فنون الحوار ونبذ التعصب وفنون القيادة وتحمل المسؤولية، وتمثل مصدرا للموارد البشرية وتأهيل النُخب، وتساهم في ترقية ثقافة الطالب وفهم ما يجري حوله في الواقع، عبر بناء التصورات والقدرة على التحليل والتفسير، ومن خلل مناخ الجامعة الذي يعطي للشباب الجامعي الثقة في نفسه والتعبير عن توجهاته وآرائه، في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتوسيع ثقافة المواطنة، ومن ثم يجب على الجامعة خلق مناخ ثقافي قادر على استيعاب جميع المتغيرات، وتهيئة البيئة الملائمة التي تسودها قيم التسامح، أما الطلاب والشباب فيجب عليهم ترجمة هذه القيم بإيجابية داخل الحرم الجامعي وخارجه. (عبد الوهاب وعبد المجيد، 2018م، 21).

إن مبادرات التعليم الخدمية أو التعلم المتكامل، غالبا ما تكون صعبة التأسيس، وعادة ما تستهلك وقتا من الهيئة الأكاديمية في بناء علاقات مجتمعية والحفاظ عليها، وليس من طبيعتها أن تكون مرتبة أو خالية من الصعوبات في الإشراف على الطلاب أو تقييم تعلمهم، وتحت ضغوط التعليم المقسم إلى وحدات الذي يحارب التكامل المعرفي، وضغوط عدد من عمليات مراجعة الجودة المتنوعة، فإن التعليم الخدمي الذي لا يعد جزءا من

المنهج الرسمي الخاضع للتقويم ليس أمامه فرصة للبقاء. (بارينت، 2009، 235).

إن معظم الاتجاهات العالمية التي تعاملت مع موضوع خدمة الجامعة لمجتمعها، قد حددت الدور الذي ينبغي أن تؤديه الجامعة لخدمة مجتمعها في اتجاهات، أو أضلاع ثلاثة، متساوية متصلة ومتكاملة، تتمثل في: (بدر، 1985م).

1ـ عملية تأمين المعارف: إن عملية تأمين المعارف، في كل صوب، هي إحدى المهام الرئيسية للجامعة. وإذا ما استقر هذا في كيانها، فإنها تستطيع القيام بهذه المهمة في اتجاهات ثلاثة، متداخلة ومتشابكة فيما بينها، وهي تقديم معارف جديدة، وتأمين المعلومات والبيانات، ثم القيام بالبحوث والدراسات.

2ـ عملية نقل المعارف: وعملية نقل المعارف والمعلومات والبيانات، عن طريق التعليم بشتى أشكاله ومختلف قنواته، إلى الأفراد والجماعات، من أهم المهام الملقاة على عاتق الجامعات، أما العملية التعليمية ذاتها فلابد أن يكون هدفها الأساسي تخريج الإنسان الواعي الذي يحتاجه مجتمعه بالفعل، والقادر على العطاء بتمكن واقتدار. إن تحسس الجامعة لحاجات المجتمع ومده بالتالي بالقوى البشرية العاملة الكفؤة، والتي تواكب الآمال الاجتماعية المتوخاة، إنما يقع على رأس المهام الملقاة على عاتقها. والجامعة في شكلها المأمول لا تتوقف بطبيعة الحال عند العملية التعليمية التقليدية المعتادة، وإنما تتعداها إلى عمليات متسعة ومتشعبة أخرى.

3ـ عملية الإفادة من المعارف: وإذا كان البعدان السابقان، وهما المهمتان التقليديتان للجامعة، يساهمان في خدمة المجتمع بطرق غير مباشرة، فإن الجامعة منوطة أيضاً بخدمته بطرق مباشرة. فإلى جانب مجالات البحوث والدراسات (التي تؤمّن من خلالها المعارف والمعلومات والبيانات الجديدة)، والتعليم (الذي تنتقل عن طريقه هذه المعارف والمعلومات والبيانات)، فإن الجامعة يمكنها أن تتقدم إلى مجالات أخرى، حديثة، وذلك بتفاعلها عملياً مع المجتمع، عن طريق شده إلى محرابها من جهة، والنزول إليه في مواقعه من جهة أخرى. وفي دول العالم الأكثر تقدماً، بل وفي بعض كيانات الدول النامية، عادة ما ينظر إلى الجامعة باعتبارها الأداة الفعالة للتنمية من جهة والأمينة عليها من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذا التصور، الرائع في مضمونه، فقد أُوكل إليها واستعين بها لمواجهة . أو على الأقل المشاركة في مواجهة . الكثير من الأمور المشكِلة، فكانت على مستوى المسؤولية بالثقة التي أولاها إليها مجتمعها.

إن اتجاهات الخدمات المؤمل أن تقوم بها الجامعة كثيرة ومتعددة، بل وآخذة في التزايد والتشعب والانتشار مع تراكم المعلومات والعلوم والتكنولوجيا، وخاصة إذا ما كان المجتمع في وضع متقدم. وفي هذا الصدد فإنه يمكن الإشارة إلى مشاركة الجامعة في الاستشارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس، وعملهم مع المنظمات، ومشاركتهم في التخطيط، ثم تقييمهم للأوضاع والأمور.

وتوسيع نطاق المشاركة، يقوم على تطبيق أبعاد الوظيفة الثالثة بصورة أشمل لتسهم في تقدم الجامعات، مما ينعكس إيجابيا على المجتمع من خلال تحويل الأبحاث إلى قيم ملموسة تخدم المجتمع، وزيادة مستوى تعليم كافة شرائح المجتمع وتثقيفه وتوعيته. وجعل الجامعة تخدم (علميا وتعليميا واجتماعيا) من هم خارج أسوارها. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن تكون الجامعات على مسافة واحدة من حيث الاهتمام بكافة الأبعاد. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 34).

وإذا كان على الجامعة أن تعرف ماذا يمكنها أن تفعل في خدمة مجتمعها، فلا بد لها أيضاً من أن تحدد ما تريد أن تفعله من هذا الممكن، حتى لا تتضارب أو تتكرر الجهود ويضيع

بالتالي بعض جهدها هباء، أو حتى تعيق بعضها بعضا. فكما أنه لا ينتظر من الجامعات أن تبدع في كل مجال، فإنها أيضاً يمكن ألا تكون سواسية في مجال البحوث أو تقديم الخدمات، وعلى نفس الوتيرة فإن أعضاء هيئات التدريس ليسوا صنفاً واحداً في استعداداتهم البحثية أو الخدمية، ومن أجل هذا فقد اتجهت جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بالذات إلى تخيير أعضاء هيئات التدريس بين واحد من أمريْن، يدخله مختاراً بكامل إرادته: فإما أن يتجه إلى مجالات البحوث، أو أن ينزل إلى مجال الخدمات المجتمعية المباشرة. (بدر، 1985م، 86).

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للدور التقييمي الذي تقوم به الجامعة، فإنه ينبغي عليها أن تبادر إلى تحديد دورها بكل دقة ووضوح في هذا المجال، وهل عليها أن تحكم على الأمور فقط وتقيّمها، أم أنه يمكنها أيضاً أن (تصنع) . أو على الأقل تحاول أن تصنع . قيماً جديدة للمجتمع؟ وإذا كان قد سبق القول إن الجامعة هي بالفعل مصدر كل جديد، وسواء اتخذ هذا الجديد شكلاً فكرياً أو اتجه اتجاهاً عملياً، أو سواء كان معنوياً أو مادياً، إلا أنه قد وضح أيضاً أن الجامعة يجب أن تنأى بنفسها عن صنع القرارات الاجتماعية بشكل مباشر وسافر. وكما أنها تعاون فقط في صنع القرارات، فإنهم تسهم . فقط . وبالطرق المباشرة وغير المباشرة في توجيه القيم والسلوكيات نحو الأفضل وتنير الطريق أمام كل جديد صالح.

ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد . أو حتى التحذير منه هنا . هو أن يتصور أحد أن تقوم الجامعة نفسها بصنع القرار. إن الجامعة لا ينبغي لها أن ترمي بنفسها في خِضمّ السياسة. بل عليها أن تسهم . فقط . في هذا المجال وغيره بالإمداد بالرأي وإسداء النصح والإرشاد والحوار المستمر. إنها أيضاً، يمكن أن تكون قوة حيوية حافزة ودافعة للناس وعاملة على تنشيطهم. ومن جانب آخر فإنه لا ينبغي أيضاً للجامعة أن تكون أداة للأنشطة الاقتصادية (الربحية بالذات) بأية صورة. فتلك الأنشطة الاقتصادية، مثلها مثل الأنشطة السياسية، عرضة للمكسب والخسارة والشد والجذب. والجامعة، لكي تظل متمتعة بمكانتها المرموقة وكيانها المتميز احتراماً، لابد وأن تنأى بنفسها عن هذه الأمور وأمثالها بحيث تأخذ، دور الموجه والمرشد والقائد المستقل الذي يضع المصلحة العليا فوق أي اعتبار. (بدر، 1985م، 78).

وخدمة المجتمع هي أي برنامج منظم تنفق عليه الجامعة ماديا وبشريا لفهم وتشخيص وتحديد وحل مشكلات المجتمع، فهذا الدور يستهدف تقديم النصح وتوفير المعلومات والمعونة الفنية للأفراد والجماعات والهيئات لحل مشكلاتهم، وهذا يعني أنه يجب على الجامعة أن تستثمر جميع طاقاتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع، كما يجب عليها معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة. (البلادي، 2015م، 15، 16). والجامعة لكي تكون مؤدية لدورها في خدمة مجتمعها، لابد من تفاعلها المستمر معه، والعمل على تحقيق متطلباته وحل مشكلاته، والبحث . سواء اتجه اتجاهاً نظرياً أو نحا منحى عملياً ـ هو وحده الذي يمكِّن الناس . أفراداً وجماعات . من وضع أيديهم على الداء، ومن ثم يشرعون في البحث عن المناسب له من الدواء.

وإذا كانت الجامعات في المجتمعات الأكثر تقدماً . بالذات . قد خطت خطوات واسعة بالفعل في هذا المجال (خدمة المجتمع)، فإن المأمول هو أن تحذو الجامعات في الدول النامية . وخاصة الدول العربية– هذا الحذو. وإذا كانت الجامعات في الدول المتقدمة قد توفر لها المناخ الملائم والمناسب للبحث والدراسة، كما توفرت لها البيانات والمعلومات الدقيقة، التي تساعدها على

الانسياب في عملية البحوث والدراسات بفاعلية، إلى جانب توافر الإمكانات المالية والمادية، من ميزانيات، ومعامل، وأدوات، وأجهزة، إضافة إلى تأصل الوعي البحثي ذاته بين القطاعات الشعبية والحكومية المختلفة؛ فإن الجامعات في الدول النامية تقع عليها مسؤولية إيجاد كل هذا. وهذا في حد ذاته ليس بالأمر الهين.

وعلى الجانب الآخر، فإن الأمر فيما يتعلق بالدور المأمول من الجامعة في خدمة مجتمعها، ليس مجرد أمر تخطيط، وإنما هو أمر تقييم كذلك، فالخطة بطبيعة الحال لا قيمة لها في ذاتها وإنما تستمد قيمتها من وصولها إلى أهدافها بنجاح. إن التقييم المستمر يمكننا من إعادة حساباتنا وتحديد مدى الاستمرارية من عدمها، كما يمكن أن يشير إلى التعديل اللازم أو حتى إلى ما يعضد التراجع الكامل، وإذا ما مكننا التخطيط من وضع النقاط فوق الحروف في كثير من الأحوال، فإنه يكون بمثابة المنقذ للوقت والجهد والمال الذي كان من الممكن أن يضيع بدونه.

إن الجامعة بامتلاكها وتأمينها لمصادر المعلومات إنما تكون أقدر من غيرها على مد يد العون للمخططين على مختلف مستوياتهم، كما أنها بعرضها للبدائل تسهم بدور فعال في هذا المجال، كما أنها بمدها الجهات المعنية بالخبراء والفنيين في كل اتجاه إنما توطد من مركزها وتكون سنداً قوياً في البناء التنموي. (بدر، 1985م، 77). وكما حولت تربية عصر الصناعة (المدارس إلى مصانع)، فتكنولوجيا المعلومات في طريقها إلى تحويل (المصانع إلى مدارس)، في صورة مراكز للتعليم أثناء العمل، بل هناك مؤسسات صناعية أنشأت جامعات خاصة بها لتأهيل عمالتها، حيث لا تسمح سرعة الإيقاع السريع للنشاط الإنتاجي بتفرغ هذه العمالة للتعليم والتدريب. (علي، 2001م، 314).

وإذا كان من المفهوم أن وراء اللامشاركة واللاتطوعية من أبناء المجتمع داخل الجامعة وخارجها الكثير من الأسباب السياسية والاجتماعية، التي يأتي على رأسها اللاشورى والتسلطية، فإن الجامعات يمكن أن يكون لها موقفها تجاه مثل هذه الأوضاع. وعلى سبيل المثال فإنها بتوليها مسؤولية الإرشاد السياسي، وضمن ذلك ترشيد العملية الانتخابية، تمكِّن الناس من أن يأتوا بالرجل المناسب للمكان والوضع المناسب، وهي بنزولها إلى الناس ومشاركتهم مشاكلهم والتفاعل معهم في الكثير من قضاياهم إنما تضرب مثلاً عملياً حياً لما ينبغي أن تكون عليه المشاركة. إن الجامعة تستطيع أيضاً أن توضح للناس أن إسلامهم الذي يدينون به إنما يدعو إلى هذه المشاركة وأن اللبنات الأولى في الكيان الإسلامي قامت على التطوعية بكل ما تحمله من أبعاد حديثة، وإذا كانت التطوعية تعني إحساس الفرد والجماعة والمجتمع ببعضهم، والعمل بالتالي في سبيل بعضهم البعض بإرادتهم الحرة ودون انتظار أي مقابل مادي، فإن المسلمين الأوائل قد شاركوا بالنفس والنفيس في سبيل إعلاء دينهم ودولتهم.

إن التربية العربية الإسلامية لم تفقد في أي شكل خصوبتها وما زالت صالحة للإنبات، كل ما في الأمر أنها في حاجة إلى (المهندس) الواعي والفطن الذي يعيد بذر بذور تلك التطوعية وما يماثلها من اتجاهات طيبة بين ربوعها. وإذا كانت جامعات الولايات المتحدة الأمريكية تقود اليوم حركة التطوعية العالمية بقوة واقتدار، فإن راية العمل التطوعي في العالمين العربي الإسلامي تنتظر أن تتقدم الجامعات العربية والإسلامية لحملها والوصول بها إلى مجد عربي إسلامي مأمول. (بدر، 1985م، 86).

وفي إطار الدور المأمول للجامعات في خدمة المجتمع في ضوء الوظيفة الثالثة للجامعات، فإن مهمة الجامعة لا تقتصر ولا ينبغي لها أن

تقتصر على التعليم التقليدي، بل يجب أن تمتد إلى ارتياد الآفاق البعيدة والمجهولة، فمهمة الجامعة عظيمة، ودقيقة، والبحث العلمي في جميع المجالات يربي عادة العمل وتواصله إلى أن يصل إلى آخر ما يمكن الوصول إليه من الحقيقة لاستكشاف طريق الحق والصواب للإنسان أينما كان، امتدادا من الوطن إلى العالم لتقويم الخطأ بقدر المستطاع. (المزين، 2009م، 39، 40). وبما أن التعليم العالي في الأساس يرتكز على مفهوم التميز، فإن مؤسسات التعليم العالي تأتي في قمة هرم مؤسسات التعليم في أي دولة، وتضم أفضل الكوادر العلمية المؤهلة، وتستقطب أفضل خريجي التعليم قبل الجامعي، وبلا شك فإنها تضم خيرة أبناء وبنات المجتمع، وترتكز ممارساتها على الجودة، فالبرامج الأكاديمية تطور ضمن الخبرات، والبحث العلمي لا يقبل النشر إلا بعد أن يخضع لعملية تحكيم وتمحيص معقدة، والطلاب لا يتخرجون إلا بعد أن يحققوا جميع متطلبات التخرج للدرجات العلمية التي يدرسونها؛ ولا تقدم خدمة المجتمع إلا بما يضمن الحفاظ على سمعة مؤسسة التعليم العالي ومكانتها في المجتمع. ولا يكتفي الأكاديميون بذلك وإنما يقفون وقفات مراجعة يتفكرون . أيضا . في ممارساتهم وأنشطتهم ويعملون على تحسينها بصورة دورية، كل هذا يرتبط بمفهوم الجودة الأكاديمية. (الحكيمي، 2016م، من 290، 291).

وتدور معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات حول الآتي: الرؤية والرسالة والأهداف، السلطات والإدارة، الموارد المالية، المباني والمرافق التعليمية، نظام الجودة، الطلاب، التعليم والتعلم، أعضاء هيئة التدريس، مصادر التعلم، التميز العلمي والبحث والإبداع، خدمة المجتمع. (الحكيمي، 2016م، من 165، 168). أما المقصود بتحديث التعليم هنا فهو أن تتنازل جامعاتنا عن أساليبها العتيقة في معالجة الكثير من الأمور والتي يأتي ضمنها المناهج الدراسية وطرق التدريس وتنفيذ البحوث وإدارة الأفراد وكل ما تعلق بها. وعلى سبيل المثال هناك مناهج مقررة تدرس بنفس الأسلوب التقليدي وبصورة لا تتغير ولا تتجدد منذ عشرات السنين. كما أن هناك كتباً مقررة عفا عليها الزمن ولا تمت إلى الواقع بصلة.

إنه لا مهرب من المستقبل والسعي إلى صياغة وصناعة متطلباته، والعمل على التعامل مع متغيراته، والمواجهة لتحدياته وضغوطه، ومن ثم تتحمل كل الأنساق المجتمعية مسؤوليتها نحو الاستجابة . فكرة وقيما وفعلا . في تطوير المجتمع ومؤسساته وعلاقاته وديناميات. (عمار، 2009م، 24). والجامعة ليست إلا أحد المسارات التي تضمنها خريطة المسار المجتمعي الكلية، بحيث يمكن لنا أن نؤكد على أن المدخل الجذري يكمن في الإصلاح السياسي والاقتصادي. ليس هذا هروبا من المواجهة، بما يشبه (تمييع) المسؤولية، و(تفريق دم التعليم الجامعي بين القبائل)، إذا صح هذا التعبير، وإنما العكس هو الصحيح، نحن ندق جرس الإنذار بالكف عن المسكنات، والحلول الجزئية، وضرورة السعي إلى الحلول الجذرية... صحيح نحن نمتلك لمْعة الحل الورقي، وشدة جرْس التنبيهات الصوتية، وهذه وتلك، وما سار على نهجها، لا تعدو أن تكون كتابة على ماء، أو نقشا على رمال. (علي، 2017م، 6).

والمتأمل لوضع التعليم العالي العالمي ممثلاً بالجامعات، يدرك أن أدوار الجامعات ما تفتأ عن التحول بصورة كبيرة، وذلك على مستوى المفهوم، والممارسة، والتطبيق. وفي هذا الشأن، يشير تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية والبرنامج الأوروبي للتعلم مدى الحياة أن هناك اعترافا متزايداً في جميع أنحاء العالم بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الجامعات، نحو النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في مجتمع المعرفة. (وزارة التعليم العالي، 2014م، 9).

وإذا كانت الجامعة هي الكيان المنوط به إرساء دعائم هذا الانتقال المأمول بفاعلية واقتدار، فإن عليها أيضاً . وقبل أي شيء . أن تحدد هذا الدور المأمول اجتماعياً. وعلى الجانب الآخر، فإنه عندما تضع الجامعة يدها على متطلبات المجتمع، فإن عليها أيضاً أن تتلمس الدور الذي يأمله منها مجتمعها وتضع له الحدود الواضحة والدقيقة. والجامعة لكي تؤدي دورها لابد أن تحتل مكانة مرموقة بين الكيانات الاجتماعية الأخرى. وإذا كانت مكانة عضو هيئة التدريس (المرتفعة) في الدول الأكثر تقدماً تجعله محترم الرأي مسموع الكلمة، فإن عضو هيئة التدريس في كثير من جامعاتنا العربية والإسلامية ما زال يكافح من أجل لقمة العيش، الأمر الذي قد يهز في النهاية من كيانه. (بدر، 1985م، 84). كما أن البحث المتعمق والمتجدد والجاد هو أحد المهام البالغة الأهمية للجامعة، والذي لا يقل شأناً عن مهمتها التعليمية. فالجامعة لكي تسهم في جهود التنمية، بل وتقودها، فإن عليها أن تعمل على إثراء رأس المال البشري (جوهر عملية التنمية)، من خلال ما تباشره من تعليم وتدريب من ناحية، ثم عن طريق ما تباشره من بحوث من ناحية أخرى، وكل ذلك يصب في خدمة المجتمع إذا أحسن التخطيط له، ووجد من أبناء المجتمع يحسن إدارته.

نتائج البحث:

1. تعد الجامعة اليوم أحد أهم المؤسسات التي تسهم في تكوين المجتمع، وبلورة ملامحه، وهي ضمان التطور السليم له في مسيرته نحو أهدافه الساعية إلى التقدم والرقي، وستظل مركزاً للتقدم الحضاري للمجتمع في كل نواحي الحياة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، كما أنها الوسيلة الأساسية لنقل وتطوير منجزات البحث العلمي التي تحدث في الدول المتقدمة، والمساعدة في تطبيق نتائج تلك المنجزات والاستفادة منها في تطوير وتنمية المجتمع.

2ـ كانت وظيفة الجامعة حتى وقت قريب قاصرة على التعليم والتدريس والبحث العلمي فقط، وتتمثل وظيفتها في الوقت الراهن بالتدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وقد ارتبطت الوظيفتان الأولى والثانية بنظام الجامعة منذ أقدم العصور، واستحدثت الوظيفة الثالثة لكون الجامعة جزءاً من بنية المجتمع تتفاعل مع سائر البُنى الأخرى منه، كما أن عليها واجبات تجاهه، وكلما كانت الجامعة أكثر التحاماً بمجتمعها كانت أكثر قدرة على تحقيق وظائفها والاستجابة إلى مطالب المجتمع منها.

3ـ على الرغم من أن استحداث الوظيفة الثالثة للجامعة "خدمة المجتمع" والتي يطلق عليها البعض الوظيفة الكبرى للجامعة، لأهميتها ومحوريتها، فإن الوظيفتين الأخريين يستهدفان خدمة المجتمع . أيضا . بطريقة غير مباشرة في بعض الأحيان، وبطرق مباشرة في أحيان أخرى.

4ـ يمكن للجامعة أن تحقق وظيفتها الثالثة "خدمة المجتمع" من خلال نموذجين هما:

1–النموذج المتكامل: وفيه تكون برامج خدمة المجتمع جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الكليات بالجامعة، حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بالإشراف على هذه البرامج تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً.

2–النموذج المنفصل: وفيه تكون هناك وحدات منفصلة داخل الجامعة تتولى تنظيم هذه البرامج كما في المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص لما تقدمه من خدمات تدريبية واستشارية وبحثية مختلفة، أو ما تقوم به من توعية أو برامج وقائية أو علاجية.

5ـ الجامعة في مجملها تقليدية، ولكن من الممكن إقناعها بالتغير مع تغير الظروف. والجامعات في طريقها إلى أن تصير مؤسسات مرنة لها رسالات وخصائص داخلية مختلفة عن بعضها. فالجامعات هي في النهاية مساحات يمكن فيها رعاية كل الوظائف الملقاة على عاتقها.

6 . لا شك أن إعادة النظر في الكثير من السياسات والممارسات التعليمية هي حجر الزاوية في بلورة الوظيفة الثالثة للجامعة، وبالتالي فإن جزءا كبيرا من المسؤولية يقع على النُخب المثقفة (أساتذة الجامعات)، باعتبار الجامعات مصانع العقول وحاضنات الإبداع ومنابر التميّز. إن المسؤولية الاجتماعية لأساتذة الجامعات في هذا المجال ذات أبعاد ومضامين أخلاقية اجتماعية وطنية وإنسانية وتقتضي من كل فرد منهم القيام بواجباته على أكمل وجه في التدريس والبحث العلمي وخدمة وتنمية المجتمع المحلي.

7 . يتطلب الأمر من الجامعة أن تضع جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة، وفى خدمة المجتمع المحلي خاصة، ويتطلب منها أيضا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها.

8. معظم التصورات حول الجامعة تقصر خدمتها للمجتمع على جانب واحد، وهو الجهد التعليمي غير الرسمي الذي تؤديه الجامعة لخدمة المجتمع، ولكن هذا يعد تضييقا لمفهوم خدمة الجامعة لمجتمعها، لأنها اقتصرت على جانب واحد بينما تتطلب خدمة المجتمع جانبا آخر . بالإضافة للجانب التعليمي . وهو إجراء البحوث وتطبيقها لعلاج المشكلات التي تواجه المجتمع. كما اقتصرت بعض التصورات في خدمة الجامعة لمجتمعها على البرامج والبحوث التطبيقية التي تقدمها الجامعة للمجتمع، وهذه المفاهيم تعد مفاهيم ضيقة، حيث إن خدمة المجتمع أوسع من ذلك؛ إذ تشمل كل الأنشطة التي تقدمها الجامعة لخدمة المجتمع، مثل: الاستشارات، والمؤتمرات والندوات، والبحوث الأكاديمية والتطبيقية وتطبيقاتها العملية، إلى جانب التدريبات العملية للعاملين بالدولة.

توصيات البحث:

1. توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي، بحيث تضع الجامعة كافة إمكانياتها وجميع مرافقها في خدمة المجتمع.

2. تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات القطاع العام والخاص والمؤسسات الإنتاجية.

3. إقامة دورات وورش عمل للعاملين بالجامعات اليمنية (أعضاء هيئة تدريس، موظفين) لتعزيز مفهوم خدمة المجتمع لديهم.

4. استخدام المنهج العلمي في حل مشاكل المجتمع، وخلق ظروف أكثر ملائمة لذلك، لتوطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

5. المبادرة إلى وضع أسس جديدة للبحث العلمي، وللعلاقة بين الجامعة والمجتمع بشكل عام، وهذه خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح، ذلك أن الاستمرار في تقديم الدراسات والأبحاث الكمية بمعزل عن المجتمع، ودون تقديم أي منفعة له، لا تنسجم والدور المأمول للجامعة تجاه المجتمع.

6. ترسيخ الوعي المحلي بأن الهدف الأول للتعليم لا ينبغي أن يكون الدخل الذي سيكسبه الطالب، بل الحياة التي سيعيشها، وهذا بدوره سينتقل بالوظيفة الثالثة للجامعات إلى مستويات عالية، وسيكون لها مردودها المتميز على الجامعات والمجتمع.

مصادر ومراجع:

- إبراهيم، مجدي عزيز. (2002م). *المنهج التربوي وتحديات العصر*. القاهرة. جمهورية مصر العربية: عالم الكتب.
- أبو ملحم، أحمد. (1999م). *أزمة التعليم العالي، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار*. بيروت. لبنان. الفكر العربي: معهد الانتماء العربي. العدد 98.
- أحمد، أميمة عبد القادر. (2001م). *دور الجامعة في خدمة المجتمع*، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة المنيا. جمهورية مصر العربية.

ـ أقلاينة، المكي. (1993م). *النظم التعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولى*، ط1. قطر. كتاب الأمة رقم 34: إدارة البحوث والدراسات الإسلامية.

ـ الأسعد، عمر. (1988م). *الجامعات العربية حتى عام 2000 الواقع التصورات المستقبلية*. التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام 2000. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

ـ البلادي، منى بنت سعد. (2015م). *دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بمنطقة مكة المكرمة (الواقع والمأمول)*. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

ـ الثبيتي، مليجان معيض. (2000م). الجامعات نشأتها مفهومها وظائفها "دراسة وصفية تحليلية". *المجلة التربوية*. العدد 54. الكويت. جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي.

ـ الجبر، سليمان بن محمد. (1993م). *الجامعة والمجتمع، دراسة لدور كلية التربية جامعة الملك سعود في خدمة المجتمع*. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية: دار المعرفة الجامعية.

ـ الجهني وسليمان، فواز بن عقيل، وشاهر خالد. (2011م). الخدمات التي تقدمها جامعة تبوك للمجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. *مجلة كلية التربية*. المجلد الأول. العدد 145. جامعة الأزهر. القاهرة. 213 . 236.

ـ الحكيمي، عبد اللطيف حسين حيدر. (2016م). *تجويد التعليم بين التنظير والواقع*. الرياض. المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

ـ الخطيب، عامر. (1998م). *دور كليات التربية في تنمية المجتمع*. التربية في فلسطين وتحديات المستقبل. كلية التربية الحكومية. غزة. فلسطين.

ـ الخميسي، السيد سلامة. (2006م). *دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات وخيارات المستقبل*. اللقاء السنوي الثالث عشر. إعداد المعلم وتطويره في ضوء المتغيرات المعاصرة. الناشر الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية.

ـ الرشيد، محمد أحمد. (2005م). *دور الجامعة في خدمة المجتمع ومدى قيام الجامعات الأردنية بهذا الدور*. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. الأردن.

. الرواشدة، علاء زهير. (2012م). دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض متغيرات الشخصية لديهم، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجا. *جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي*. المجلد 40. العدد 4. 67 . 105.

ـ السمدوني وأحمد، إبراهيم عبد الرافع، سهام ياسين. (2005م). تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع. *مجلة التربية*. العدد 127. كلية التربية. جامعة الأزهر.

ـ السنبل وآخرون، عبد العزيز بن عبد الله. (1993م). *الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج في مجال خدمة المجتمع*. الرياض. المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

ـ العياشي، زرزار. (2017م). دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية. *مجلة آداب الكوفة*. العدد 32. الكوفة. العراق. 247. 272.

ـ العيسى، أحمد بن محمد. (1997م). واقع خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. *الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية*. المجلد 12. العدد 45. المملكة العربية السعودية. 13 . 47.

ـ الكرد، ضياء أحمد. (2018م). *الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة*. مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة. كلية الاقتصاد والعلوم جامعة النجاح الوطنية الاجتماعية. فلسطين.

ـ المزين، محمد حسن محمد. (2009م). *دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من*

وجهة نظرهم. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. كلية التربية. قسم أصول التربية. غزة. فلسطين.

ـ بارنيت، رونالد. (2009م). *إعادة تشكيل الجامعة علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس*. ط1. نقله إلى العربية: شكري مجاهد. راجعه: عبد الله أبو الكباش. الرياض. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.

ـ بدران والدهشان، شبل، جمال. (2000م). *التجديد في التعليم الجامعي*. القاهرة. جمهورية مصر العربية: دار قباء.

ـ بدر، عبد المنعم محمد. (1985م). الجامعات وتنمية العالم الإسلامي. *مجلة المسلم المعاصر*. المجلد 12. العدد 46. بيروت. لبنان. 67 . 90.

ـ بن نبي، مالك. (1984م). *مشكلة الثقافة*. ط4. ترجمة: عبد الصبور شاهين. دمشق. سوريا: دار الفكر.

ـ بهاء الدين، حسين كامل. (1999م). *التعليم والمستقبل*. القاهرة. جمهورية مصر العربية: الهيئة المصرية العامة للكتاب. مهرجان القراءة للجميع. مكتبة الأسرة.

ـ بهنسي، فاطمة عبد القادر. (2006م). تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتحقيق جودة التعليم في عصر المعلومات. *مجلة كلية التربية*. العدد 53. الزقازيق. جمهورية مصر العربية. 39 . 160.

ـ تركي، عبد الفتاح إبراهيم. (1990م). *مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، جدل البنى والوظائف*. مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي" أفاق مستقبلية". القاهرة. رابطة التربية الحديثة.

ـ جمال الدين، نادية. (1983م). *التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل*. القاهرة. جمهورية مصر العربية. الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس. المجلد الثامن: دار الثقافة للطباعة والنشر.

ـ حسن، محمد حربي. (1990م). دور الجامعة في تنمية بيئتها، *مجلة الإدارة العامة*. المجلد 30. العدد 68. الرياض. المملكة العربية السعودية. 45 . 78.

. حراحشة، فواز. (2009م). دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. *مجلة علوم إنسانية*. السنة السادسة. العدد 41. الأردن.

ـ حمزة، أحمد أمين. (1994م). دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة. *مجلة جامعة المنصورة للبيئة*. العدد 2. المنصورة. جمهورية مصر العربية.

ـ خبابة، عبد الله. (2012م). *المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " حالة الجزائر"*. الملتقى الدولي الثالث. منظمة الأعمال والمسؤولية المجتمعية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة. الجزائر. 142 . 168.

ـ زيدان، مراد صالح مراد. (1998م). *دور كليات التربية الإقليمية في خدمة المجتمع، دراسة تقويمية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. معهد الدراسات والبحوث التربوية. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.

ـ سلام، لمياء جمعة. (2006م). *تصور مقترح لدور جامعة الأزهر في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد العلوم والدراسات التربوية. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

ـ سلامة، رمزي. (1998م). *الجامعة في خدمة المجتمع المحلي*. في الجامعة والعلم والعمل. المؤتمر الحادي عشر. جامعة سيدة اللويزة. لبنان.

ـ شوق وسعيد، محمود أحمد، محمد مالك محمد. (1995م). *تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر " دراسة مقارنة "*. الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل. جامعة عين شمس. مركز تطوير التعليم الجامعي. جمهورية مصر العربية.

. عابدين، محمود عباس. (2000م). *علم اقتصاديات التعليم الحديث*. القاهرة. جمهورية مصر العربية: الدار المصرية.

ـ عامر، طارق عبد الرؤوف محمد. (2007م). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. *مجلة البحث الإجرائي في التربية*. المجلد الأول. العدد الرابع.

ـ عبد الحليم وعزب، محمد محمد، محمد على. (1997م). دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها. *مجلة كلية التربية*. العدد 28. جامعة الزقازيق. 61 . 101.

ـ عبد الحميد، أحمد ربيع. (1996م). دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع " دراسة مطبقة على جامعة المنصورة". *مجلة التربية. العدد 58*. كلية التربية. جامعة الأزهر. 183 . 258.

. عبد الرسول، محمود. (2004م). *دور كليات التربية النوعية في خدمة المجتمع*. النظام غير النظام في القرن الحادي والعشرين. المؤتمر العلمي الثاني عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي. كلية التربية. جامعة عين شمس. جمهورية مصر العربية.

ـــ عبد الناصر، عبد الناصر. (2004م). *أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها، دراسة مقارنة في مصر وأمريكا والنرويج*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة عين شمس. جمهورية مصر العربية.

ـ عبد الوهاب وعبد المجيد، أحمد عبد الكريم، أياد طارق. (2018م). *دور الجامعة في نشر وترسيخ ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي لدى الطلاب والشباب*. دور الجامعة في نشر وترسيخ ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي لدى الطلاب والشباب. ملتقى جامعة صلاح الدين الدولي. 10 . 11 أكتوبر. العراق.

ـ علي، سعيد إسماعيل. (2017م). *رؤية استراتيجية لموقع الجامعة في الإقلاع الحضاري والعمران البشري*. محاضرة ألقيت في كلية التربية بنها. جمهورية مصر العربية. الأربعاء 29 نوفمبر.

ـ علي، نبيل. (2001م). *الثقافة العربية وعصر المعلومات ... رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي*. الكويت. كتاب عالم المعرفة رقم 276: مطابع السياسة.

ـــ =====. (2009م). *العقل العربي ومجتمع المعرفة، مظاهر الأزمة واقتراحات الحلول*. الكويت. كتاب عالم المعرفة رقم 369. الجزء الأول: مطابع السياسة.

ـ عمار، حامد. (2009م). *الجامعة بين الرسالة والمؤسسة دراسات في التربية والثقافة*. ط5. القاهرة. جمهورية مصر العربية: مكتبة الدار العربية للكتاب.

ـ =====. (1996م). *دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة*. المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية. جامعة المنصورة. جمهورية مصر العربية.

ـ =====. (2000م). *مواجهة العولمة في التعليم والثقافة دراسات في التربية والثقافة*، ط1. القاهرة. جمهورية مصر العربية: مكتبة الدار العربية للكتاب.

ـ عوجان، وليد هويمل. (2008م). *مشكلات الشباب الجامعي*. الشباب الجامعي وتحديات الحداثة والتقليد. جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا. الأردن.

ـ فلوح، أحمد. (2016م). دور الجامعة في خدمة المجتمع. *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*. العدد 18. المركز الجامعي غليزان. الجزائر. 215 . 246.

ـ مجاهد، محمد عطوة. (1996م). الوظيفة الثالثة للجامعة بين الفكر والتطبيق. دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة. المؤتمر السنوي الثالث عشر. كلية التربية جامعة المنصورة. جمهورية مصر العربية.

ـ محمد وحسن، عنتر لطفي، فاطمة عبد القادر. (1996م). دور الجامعات في خدمة المجتمع " دراسة تطبيقية على بعض كليات جامعة الإسكندرية. *مجلة التربية والتنمية*. العدد 10. 47 . 83.

. مرتجى، زكي رمزي. (2011م). *دور كليات التربية في الجامعات الفلسطينية في توجيه طلبة الدراسات العليا نحو قضايا خدمة المجتمع بمحافظة غزة (الجامعة الإسلامية نموذجا)*. أبحاث ودراسات، المؤتمر العلمي، الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

ـ مرسي، محمد عبد العليم. (1985م). ترشيد جهود أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في مجال البحث العلمي. *رسالة الخليج العربي*. العدد 16. مكتب التربية العربي لدول الخليج. الرياض. 248 . 286.

. مساعدة، وصفي. (2008م). *دور كليات التربية في الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة اليرموك. الأردن.

ـ معروف، حسام. (2012). *دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذته*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.

ـ هللو، إسلام عصام خضر. (2013م). *دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة حالة جامعة الأقصى)*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

ـ وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي. (2000م). *توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*. الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ـ وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. (2014م). *الوظيفة الثالثة للجامعات*. ط1. المملكة العربية السعودية: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات. الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء.